

الجملة العربية ودلالة الاحتمال في ضوء آي من القرآن الكريم

الأستاذ حمداد بن عبد الله - أستاذ مساعد أ

كلية الآداب واللغات. قسم اللغة العربية

جامعة د. مولاي الطاهر بسعيدة

تعد الجملة العربية موضوع الدرس النحوي بمثابة الوحدة الكلامية الصغرى المكتسبة أهمية كبيرة في التعبير والتفاهم والتواصل. فالجملة إذن هي لبنة الكلام المرسل وغير المرسل، فهي تشكل عنصر الكلام الأساسي. فبالجمل نتكلم وبالجمل نفكر بل هي قواعد الحديث. ولذا فقد حظيت بالدراسة من قبل علماء العربية قديما وحديثا. وإن كان قد قلل أحد الباحثين المعاصرين من اهتمام النحاة القدماء لها فبين على حد تعبيره صدد ذلك قائلا: "كان حظها من عناية النحاة قليلا جدا، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة، وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين: جملة الشرط، وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك، ولا أعرف أحدا من النحاة عنى بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب".⁽¹⁾ ومن الثابت أن مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويين كان ملتبسا بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين أو المصطلحين.

وقبل الحديث عما تؤديه هذه الوحدة الكلامية من معنى أو ما تحتمله من معاني، والإشكالية المنوطة بهذا الاحتمال، يستوقفنا مفهوم الكلمة في اللغة والإصطلاح أو يلزمنا تحديد وبيان المقصود من ذا المصطلح وإذا احتملت الجملة أكثر من معنى في سياق واحد كما سنبينه لاحقا فذلك حتى يتسنى للمتكلمين بهذه اللغة أن يعبروا عن مواقفهم وما ينتابها من حالات، وما يخالج نفسياتهم من نزعات ويدور بخلداهم من أفكار عن طريق هذا الملفوظ من الكلام أو في نطاق هذه الوحدة الكلامية الصغرى، وهنا يتجلى جانب من جوانب الإعجاز في لغة الضاد قد لا نلمس تجليه في اللغات الأخرى.

أولاً: مفهوم الجملة لغة.

لقد وردت كلمة "الجملة" في القرآن الكريم في نحو قوله جل ثناؤه: "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا" (2) فمصطلح الجملة في الآية الكريمة ورد بمعنى دفعة واحدة غير منجم أي مجتمعاً.

ومما جاء في معجم "لسان العرب" لابن منظور (ت711هـ) في تعريف الجملة في مادة (ج،م،ل) ما نصه "الجملة هي واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، وأجمل الحساب له كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره، ويقال أجملت له الحساب والكلام" (3) فالجملة حسب صاحب اللسان هي الجمع، وقد يكون هذا الأخير مادياً كجمع الحساب أو جمع الأشياء، وقد يكون معنوياً كجمع الكلام. أما الفيروزآبادي (ت816هـ) فقد عرف هذا المصطلح في قاموسه بقوله: "جمل الشحم أذابه، وأجمل في الطلب أي اعتدل فلم يفرط، والشيء جمعه عن تفرقه، وأجمل الحساب رده إلى الجملة" (4) والملحوظ مما سبق أن تعريف الجملة عند ابن منظور والفيروز آبادي جاء بمفهوم واحد إلا ما أضافه صاحب القاموس من معنى الإذابة عندما قال: جملا الشحم أذابه. كما ورد مصطلح الجملة في المعجم الوسيط في مادة (جمل) - ما حده- وهو يوائم التعريف السابق: "الجملة بالضم جماعة كل شيء ويقال أخذ الشيء جملة وباعه جملة، متجمعا لا متفرقا" (5).

ثانياً: مفهوم الجملة اصطلاحاً.

أ- عند القدماء: لعله من الأهمية بمكان أن نشير في البداية إلى أن الجملة العربية عند القدماء من الناحية لم تكن نقطة البدء في دراساتهم النحوية، وقد أشار إلى هذه المسألة بجلاء الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فذكر: "إنهم لم يحددوا الصور الشكلية للجملة العربية تحديداً دقيقاً، بحيث تكون دراساتهم بعد ذلك تحليلاً نحوياً لها، ولكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية المتعددة يوحى بتصور ذهني معين تدور في إطاره الجملة العربية، هذا التصور الذهني يقوم على أسس خاصة تتبني على تقسيمهم للكلمة وفهمهم للعلاقة بين أجزاء الجملة وتأثير بعضها في البعض الآخر والترتيب بين هذه الأجزاء" (6) وما يدعم ما ارتآه الباحث وذهب إليه هو أن إمام النحاة سيبويه

(ت180هـ) ومن سبقه من اللغويين لم يطلقوا مصطلح الجملة، وقد عبر صاحب الكتاب عنها بمصطلح "الكلام" وهذا ما نلمسه من قوله: "هذا باب الإستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غدا. وأما المحال فأن تتقضى أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسأتيتك أمس..."⁽⁷⁾. إذ نلاحظ جيدا أن سبويه استدل بجمل نحوية تامة قد روعي فيها المعنى دون أن يطلق عليها مصطلح الجملة. وقد ذكر في هذا الشأن فيما سماه: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"⁽⁸⁾.

وكان أول من استخدم مصطلح الجملة هو المبرد (ت285هـ) وذلك في أثناء حديثه عن الفاعل، فقال: "هذا باب الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، ويجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"⁽⁹⁾ فالجملة عنده كما يتضح تتكون من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر محققة شرط الفائدة.

وهذا ابن جني (ت392هـ) يطلق مصطلح الكلام على الجملة فيقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"⁽¹⁰⁾. وقد ساوى الزمخشري (ت538هـ) في مفصله بين الكلام والجملة وذلك في فصل معنى الكلمة والكلام حيث ذكر: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في إسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة"⁽¹¹⁾. بينما نجد ابن هشام (ت761هـ) قد ميز بين الكلام والجملة فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضرب اللص" و"أقام الزيدان" و"كان

زيد قائماً" و"ظننته قائماً". وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس. وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعه يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام" (12).

وبالعودة إلى مؤلفات النحو فيما يتعلق بتعريف مفهوم الجملة وحدها، يتبين لنا أن النحاة قد انقسموا إلى اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: ويمثله كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) والزمخشري وابن يعيش (ت643هـ) والعكبري (ت616هـ) وابن مالك (ت643هـ)، وقد ذهب هؤلاء إلى أن الجملة هي المرادف لمفهوم الكلام.

الاتجاه الثاني: ويمثل هذا الاتجاه كل من ابن الحاجب (ت646هـ) الرضي (ت686هـ) وابن هشام، والسيوطي (ت911هـ)، وجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهاني، ومفاده عدم التسوية بين هذين المصطلحين.

ب - عند الدارسين المحدثين: لم يقل اهتمام المحدثين بالجملة العربية عن القدماء من النحاة، بل نعت بعض الدارسين المحدثين - بزعمهم - هؤلاء بالقصور في الفهم والانحراف عن وجهة البحث النحوي الصحيحة لها. ويرجع اهتمام الدارسين المحدثين بالجملة إلى أنها الوحدة التي يتمثل فيها أهم خصائص اللغة، إذ أن تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارة مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه، ولا تزيغ عنه، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، عنها يصدر الكلام، فإذا كشفت ودونت فهي علم النحو، ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبيّنت لك مفرداتها كلمة ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة، وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها، وإذا كانت الجملة هي وحدة الكلام في لغة من اللغات، فإنه يجب أن تلتصق معالمها من استعمال المتكلمين بهذه اللغة، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في الكلام لا من المنطق.

وفي عرض آراء وتعريف الباحثين المحدثين لمفهوم هذا المصطلح لسوف نألفه متسماً بشيء من العمق والشمول في تعريف الجملة

وحدها. وهذا لا يعني التقليل مما بذله علماء اللغة من القدماء من جهد في البحث والتنقيب، والتحصيل والتأليف إلى درجة الإيداع في هذا المجال - فكتب التراث اللغوي ناطقة بذلك.

وفي حد هذه الوحدة ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنها: "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"⁽¹³⁾ ثم يزيد مفهوم الجملة تبيننا في موضع آخر فيقول: "ثم ينتقل الدرس اللغوي إلى مرحلة جديدة، لا تعنى بالأصوات وخواصها وتمازجها، ولا بالكلمة المفردة وبنائها وما يعرض لها من تغير في داخلها أو اشتقاق، وإنما تعنى بالكلمة مؤلفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التعبير، وهي الجملة وحدة الكلام الصغرى، والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة، والذي به يعبر المتكلم عما ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تنقل هذه الأفكار إلى السامع أو المخاطب... وإذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هو الجملة. فهذه الدراسة إذن تعنى بكل ما يطرأ على الجملة من طوارئ، تعنى بأحوال أجزائها الرئيسية وغير الرئيسية من حيث تقديم بعضها على بعض، وتأخير بعضها على بعض، ومن حيث ذكره وحذفه، ومن حيث التصريح به أو إضماره، كما تعنى بأحوال الجملة بوصفها كلا من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام، أو توكيد أو شرط أو غير ذلك"⁽¹⁴⁾.

وذهب الدكتور إبراهيم أنيس في تعريفه لها إلى أنها في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تتركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، كما تساءل في الوقت نفسه، هل يمكن حقا أن تكون الجملة مستقلة كما يشترط معظم اللغويين؟ ليس الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط بالأجزاء يفسر بعضه بعضا، ويعين بعضهم على فهم الآخر، وألسنا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً، ومن سياق الكلام حيناً آخر؟ فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه، ولا بتجارب ماضية، ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان؟ ثم خلص هذا الباحث إلى أن كل الذي يشترط في الكلام لئلا يكون لغوا هو حصول الفائدة وتمامها⁽¹⁵⁾.

وقد جعل الأستاذ عباس حسن الجملة والكلام بمفهوم واحد وهو عنده: "ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل مثل: أقبل ضيف، فاز طالب، لن يهمل عاقل واجبه، فلا بد في الكلام من أمرين معا هما التركيب"، والإفادة المستقلة⁽¹⁶⁾. بينما ركز إبراهيم السامرائي على كون الإسناد مسألة ضرورية في الجملة، سواء أكانت فعلية أم اسمية. فالجملة كيفما وردت فهي قضية إسنادية⁽¹⁷⁾ وبالتالي يخرج صاحبنا الكثير من أنواع التركيب من دائرة الجملة وذلك نحو: التعجب والقسم والنداء، والإغراء والتحذير إلخ.

وقد ارتأى الدكتور فخر الدين قباوة أن تكون الجملة عنصرا من العناصر المكونة للكلام، فجعل الكلام أعم من الجملة، فتعد عنده إحدى عناصر الكلام المكونة له، يشترط في تركيبها ضمنا الإفادة والتنام⁽¹⁸⁾. ومن هذه العناصر المفرد، وشبه الجملة، وكذا الجملة. كما نوه أحد الباحثين المعاصرين بالملفوظ، وهو يقارن بين هذا المصطلح وبين مصطلح الجملة، فقال: "إن الملفوظ هو دائما الأول... وهو الظاهرة اللغوية عبر مقوماتها من الأصوات، والمعاني، والتي لتوها تصير إلى ألفاظ، ومفردات وتراكيب، وأساليب من القول، أي التعبير اللغوي، وباختصار إن الملفوظ كميا من الألفاظ، في تعبير المتكلم عن نفسه في حين أن الجملة شكل مجرد يتحقق به الإسناد بين أطراف الكلام، والملفوظ واقع كلامي لغوي، تظهر من خلاله تقطيعات الكلام، وجملة، ولكن الجملة تمثل الجانب التركيبي للكلام، لأنها فيه محل الإسناد الذي يربط الأجزاء بعضها ببعض"⁽¹⁹⁾.

وعموما فإن واقع الجملة لا بد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثا، ولذا فلو رتبنا كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما، لم يكن ذلك كلاما.

وفي تبيان ذا المصطلح ذكر أحد الغربيين: "هي طريقة التلفظ Utterance التي تكون معنى عاما في السياق الذي تكون فيه، ومن ثم فهي تلفظ بين موقفين من مواقف النفس"⁽²⁰⁾. وعلى الكاتب أن يراعي أمرا هاما وهو ما الذي يعنيه عندما يكتب الجملة، وما الذي يترتب على قراءتها. وإذا كانت الجملة فكرة منظمة، فإن هذا يعني الوضوح بما أنت بصده من التفكير، وعند الوضوح فقط تحاول التعبير عنه.

وحتى يتلاقى الكاتب والقارئ، فلا بد للجملة علاوة على مراعاتها لقواعد اللغة بأن تكون مترابطة منطقيا، ومن ثم كتابة جملة يعني أن

تعرف ما تريد أن تقول، وأن تحسن التعبير عنه، وهذا يعني ببساطة أن تملك أداة التعبير، وهي المهارة اللغوية، وذلك حتى تحسن الوصول إلى هدفك بدقة وإحكام⁽²¹⁾.

ولعلنا نعجب ونحن نطلع على إبعاد هذا المصطلح في المنظومة الفكرية الغربية من أن أبا اللسانيات الحديثة دي سوسير قد أعرض عن تعريفه مع أنه النمط الأفضل للتركيب لأن مداره بحسب رأيه الكلام لا اللسان⁽²²⁾. غير أن أحد تلاميذه وهو أنطوان ميري لم يتردد في حده فقال عنه: "مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية وهي مكتفية ذاتيا، ولا تتعلق بأية مجموعة أخرى قواعدية"⁽²³⁾. ولا يغرب عن الذهن أن حدود الجملة تختلف باختلاف المدارس اللسانية، بالإضافة إلى ما ينم عن طبيعة تركيب هذه الوحدة من صعوبات تحول دون دقة الحد، فهي (عبارة عن تركيب معقد متعدد المستويات وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة)⁽²⁴⁾.

وقد حاول في هذا الصدد بعض العلماء الغربيين أن يترسموا مصطلح الجملة، واضعين حدوده، فقد عرفه رائد التيار التجريدي في الدراسات اللسانية إدوارد سابير بأنه: "مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء من الكلام ربطا وظيفيا"⁽²⁵⁾. كما حده كارل ديتر بونتج بأنه: "تكوين علائقي متدرج منظم بشكل هرمي، يضم المفردات بوصفها أقساما كلامية، منتظمة في وحدات نحوية"⁽²⁶⁾. ونظر البنيويون التوزيعيون إلى الجملة من منظور كونها تركيبا لغويا مستقلا غير محتوي في تركيب أكبر منه فقد أورد عنها بلومفيلد قائلا: "هي شكل لغوي ليس جزءا من شكل لغوي أكبر منه"⁽²⁷⁾ وقد نستشف من هذا المفهوم شرط الاستقلال التركيبي على أن يكون للجملة محل مطلق غير مدمج. وقد اعتبر الوظيفيون جملة وحدة لغوية وظيفية، فذهب أندري مارتيني إلى تحديدها استنادا إلى المبدأ الوظيفي القائم على أساس ارتباط الأجزاء بعنصر مركزي في عملية الإبلاغ، فهي عنده "القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخير فريد أو بعدة مخبرات معطوفة"⁽²⁸⁾. ونظر إليها أصحاب النحو الوظيفي المعزو إلى سيمون ديك من منظور تواصل بحت، منطلقين من كون النصوص أعلى الوحدات التي يتواصل مستعمل اللغات الطبيعية عن طريقها، وأن النص يتفرع غالبا إلى جملة ومكونات خارجية كالمبتدأ والمنادى وغير ذلك.

إشكالية التعدد الدلالي في الجملة العربية الواحدة:

وبعد الفراغ من إيراد تلك التعريفات عن مفهوم الجملة من لدن علماء العرب وعلماء الغرب فلا خلاف في أن تحمل هذه الوحدة الكلامية معنى ما، أو ترمي إلى إيصال فكرة واحدة إلى نفس القارئ أو الملتقي، غير أن الإشكالية المطروحة والمتعلقة بطبيعة اللغة الإنسانية هو التعدد المعنوي أو الدلالي الذي تحمله الجملة الواحدة مما يضطرنا إلى احتمال المعاني فيها. وقد تطرق إلى ذلك رواد الفكر اللغوي في الموروث اللساني. ولعل ما يقارب هذه الظاهرة ما نلاحظه ممثلاً في المفردة الواحدة، وإلى ذلك ألمح ابن الجوزي (ت597هـ) حينما تحدث عن المعنى المركزي للفظ، مشيراً إلى ما ينبثق منه من معاني فرعية سياقية، كقوله في لفظ "العبادة": "الأصل في العبادة الذل، يقال طريق معبد أي مذل، وعبادة الله تعالى: الذل له بالانقياد لما أمر والانتهاة عما نهى... وذكر أهل التفسير أن العبادة في القرآن على وجهين، أحدهما: التوحيد والثاني: الطاعة"⁽²⁹⁾. وقد أطلق هذا العالم مصطلح الوجوه والنظائر على هذا الضرب من الدراسة. ومعنى ذلك أن تكون الكلمة واحدة، ذكرت في مواضع من القرآن على لفظ واحد، وحركة واحدة، وأريد بكل مكان معنى غير الآخر، فلفظ كل كلمة ذكرت في موضع نظير لفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر، وتفسير كل كلمة بمعنى غير معنى الأخرى هو الوجوه"⁽³⁰⁾ ولتعدد المعنى في الخطاب القرآني قيمة إعجازية، إذ كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً، وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر"⁽³¹⁾.

وقد تجاوز موضوع تعدد المعنى نطاق الدراسات القرآنية، وإن ظل وثيق الصلة بها ليهتم به فقهاء اللغة في أبواب المشترك اللفظي والمجاز، والأصوليون في مقدماتهم اللغوية، والبلاغيون في أبواب البيان خاصة. ولا أصبو في هذا المقام إلى أن أدرس النقاشات الخلافية التي دارت بين علماء العربية حول إشكالية التعدد الدلالي من خلال قضايا بلاغية دلالية كالاشتراك والتضاد، والمجاز، فهي مواضيع ثرة مبسطة في كتب البلاغة، بقدر ما أريد الحديث عما يعتبر الجملة الواحدة من معاني أو دلالات محتملة ظلت محل نقاش وخلاف واسع بين النحاة والمفسرين ممن أبلوا البلاء الحسن في دراستها والكشف عنها في ضوء فسرهم للقرآن الكريم.

الجمال ذات الدلالات المتعددة:

لقد أشار ابن الشجري في الأمالي ما نصه: "إنه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه، كذلك أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد، كقولهم في المفرد "العين" العين الإنسان وكل ذي بصر، والعين الرجل المتجسس والعين سحابة تأتي من ناحية القبلة... والعين الدنانير الناض والعين الميل في الميزان" (32).

ونألف تعدد المعنى في بيئة المفسرين، حينما سلطوا أشعة فكرهم على بنية النص القرآني المعجز بالشرح والتفسير والتحليل، وذلك بسبب من المعطيات السياقية التي يركز عليها المفسر، في التقرب من القرآن الكريم فهما وفقها واستيعابا. ويقود هذا الجهد المضني إلى تعدد في التحليل النحوي عنده وقد يختلف فهم المعنى باختلاف الناس، مما يجعلنا نرى التفاوت النسبي في عملية التلقي، وتحديد المعنى أمرا شائعا. وهو ما يجعل التحليل النحوي أحيانا يختلف الاختلاف نفسه، كما يتجلى ذلك في تفاسير القرآن الكريم وغيرها ضرب كتب معاني القرآن وإعرابه.

وقد عرض الدكتور تمام حسان إلى هذه الظاهرة تحت عنوان (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) فأورد "والفكرة الهامة التي أردت أن أسجلها تحت هذا العنوان أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء" (33). ويوضح الباحث هذه المسألة في موضع آخر فيقول: "وهذا التعدد والاحتمال نلاحظه في مباني الجمل. فمبنى الجملة المثبتة يكون للإثبات نحو قام محمد ويكون للدعاء نحو رحمه الله... كما يكون معنى الجملة الاستفهامية للاستفهام ولصدر جملة الشرط وللإنكار والتقرير ومقول القول وصفة على معنى التشبيه فقوله: "هل رأيت الذئب قط معناه كالذئب. فالمبنى الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق. أما إذا تحقق المبنى بعلامة في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية. وهذا التعدد والاحتمال في المعنى الوظيفي يقف بإزائه تعدد واحتمال في

المعنى المعجمي أيضا⁽³⁴⁾. ويتضح من هذا القليل أن الدكتور تمام حسان قد أثبت هذا التعدد والإحتمال غير أنه قيده بكونه خارج السياق، كما استبعد ذلك بل نفاه داخل السياق عند توافر القرائن اللفظية والمعنوية والحالية". وأعتقد أن هذا التعدد نجده في مؤلفات التفسير التي نصت عليه في ضوء اختلافات المفسرين حول فهمهم لبنية النص القرآني. وإذا اتسمت اللغة العربية بهذه السمة التي توميء إلى شيء من الإعجاز فيها، فلنحاول الوقوف على دواعي هذا التعدد في ضوء أي من القرآن الكريم ومن ذلك :

1- تعدد دلالات المفردة:

إن في العربية ألفاظا تشترك في عدة معان كالعين والقرء واليد، ونحو كثير من الأدوات كالواو وإن وما. وقد يؤتى بعبارة تحتل أكثر من معنى تبعا للاختلاف في معنى اللفظة. فإذا أريدت هذه المعاني معا في العبارة كان ذلك من باب التوسع في المعنى كأن نقول هو صائم، ونعني بذلك الإمساك عن الكلام وعن المفطرات، وهو جائر ونقصد بذلك الظلم والشكوى أي هو يظلم ويرفع صوته بالشكوى مع ذلك. وكأن نقول "ما أغفلك عنا" تريد التعجب والاستفهام فإن "ما" تحتل هنا المعنيين، ونقول "هو لا يكذب وإن أكره على ذلك" فهذا يحتمل أنه لا يكذب ولو أكره على ذلك، ويحتمل أنه لا يكذب وما أكره على ذلك فإن تحتل أن تكون شرطية ونافية فإن أريد المعنيين معا كان من قبيل التوسع في المعنى وهو ما نلاحظه أيضا في دلالة "الواو" فقد يكون هذا الحرف دالا على الحال أو الاستئناف، أو العطف أو القسم ويتبين ذلك جليا من قوله جل ثناؤه: "لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا"⁽³⁵⁾. فهذا يحتمل أن تكون الواو عاطفة عطفت "الذي فطرنا" على قوله: "ما جاءنا" فيكون المعنى بناء على هذا التأويل للحرف: لن نؤثرك على ما جاءنا من الهدى وعلى الذي فطرنا. كما يحتمل أيضا أن تكون الواو للقسم، فيكون مفهوم الآية: والله الذي فطرنا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات⁽³⁶⁾. ويحدث شبيه بذلك ما يقع موقع المفعولية للأفعال التي تصلح للتعدية إلى مفعول واحد وإلى مفعولين، وذلك نحو قوله تعالى: "فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار"⁽³⁷⁾ "إذ أن غياب القرينة التي تحدد التعدية للفعل، تعلمون" المعلق عن العمل لفظا جعل الجملة الاسمية المصدرة باسم استفهام، باعتبار "من" استفهامية، جعلها تحتل وجهين، فيصلح

فيها أن تكون في موضع المفعولين، على أن الفعل يتعدى إلى اثنين، ويصلح أن تكون في موضع المفعول على أن الفعل يتعدى إلى واحد لأنه بمعنى "عرف"⁽³⁸⁾ كما أن تعدد معاني المبنى للفظ ما، يتأتى لعدم وجود قرينة تحدد وجهها معينا، ويحدث هذا الأمر في الأدوات والأفعال والأسماء. فقد تكون الأداة "ما" مثلا دالة على الموصولية وغيرها، ففي مثل قوله عز وجل: "وما بكم من نعمة فمن الله"⁽³⁹⁾ تحتمل أن تكون "ما" شرطية وأن تكون موصولة، وإذا كان السياق القرآني في هذا الموضع يرجح الشرطية لما تفيد من بلاغة من خلال الجزم، فإن ذلك لا يلغي الوجه الثاني، لأن الترجيح لا يلغي الجواز، وبالتالي فالوجهان محتملان في مثل هذا التركيب.

ولو تقصينا أي الذكر الحكيم لعثرنا على صيغ للأسماء تقع في تراكيب مطردة، وتحتمل غير معنى كما في قوله تعالى: "إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما"⁽⁴⁰⁾ فقد تكون صيغة "مدخلا" دالة على اسم المكان كما تحتمل الدلالة على المصدر، وليس هناك دليل يلغي هذا التعدد.

وربما حدث تعدد المعنى الذي تقتضيه طبيعة اللغة بسبب الغموض في معاني بعض الأدوات أحيانا، وقد أسماها فقهاء العربية حروف المعاني، كأن يقال: زيد أفضل من عمرو، ويروى في هذا الشأن عن سيبويه أن "من" تفيد ابتداء الارتفاع، وفي نحو "شر منه" ابتداء الإنحطاط. وعن ابن مالك (ت 672 هـ) أنه شكك في هذا التحليل، لأن معناه غير واضح في "من" فجعلها للمجاوزة والتأويل: زيد جاوز عمرا في الفضل ثم يشكك صاحب المغني بدوره في صحة المجاوزة.⁽⁴¹⁾ ولعل الغموض في معنى الأداة في مثل ذا التركيب هو الذي دفع إلى هذا التعدد، ونحسب أن هذه المعاني محتملة في الجملة المذكورة. ولنا في مؤلفات اللغويين المخصصة لحروف المعاني واختلافهم حول توجيه معنى هذه الأدوات خير دليل على ما نذهب إليه وندعيه.

وقد نقل في هذا السياق محمد بن علي الشوكاني (ت 1255 هـ) اختلافهم حول تحديد معنى "أن" في الآية الكريمة: "وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا"⁽⁴²⁾ فذكر: "يقال بوأته منزلا وبوأته له كما يقال: مكنتك ومكنت لك قال الزجاج: (ت 311 هـ) معناه جعلنا

مكان البيت مبوأ لإبراهيم ومعنى بوأنا " بينا له مكان البيت، ومثل قول الشاعر:

كم من أخ لي ماجد بوأته بيدي لحدا

وقال الفراء (ت207هـ): إن اللام زائدة ومكان ظرف أي: أنزلناه فيه "ألا تشرك بي شيئاً" قيل: "أن" هذه مفسرة لبوأنا لتضمنه معنى تعبدنا، لأن التبوئة هي العبادة. وقال أبو حاتم هي مصدرية أي: لأن لا تشرك بي، وقيل هي المخففة من الثقيلة، وقيل هي زائدة وقيل معنى الآية: وأوحينا إليه أن لا تعبد غيري"⁽⁴³⁾.

واختلافهم حول توجيه "ما" وما يترتب عليه من معنى بين في قوله تعالى: "وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع"⁽⁴⁴⁾. "ما" في قوله: "ماطاب"، موصولة، وجاء "بما" مكان "من" لأنهما يتعاقبان فيقع كل واحد منهما مكان الآخر كما في قوله: "والسما وما بناها"⁽⁴⁵⁾، "فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع"⁽⁴⁶⁾. وقال البصريون: إن "ما" تقع للنوع كما تقع لما لا يعقل، يقال: ما عندك؟ فيقال: ظريف وكريم، فالمعنى: فانكحوا الطيب من النساء أي الحلال، وما حرمه الله ليس بطيب، وقيل: إن "ما" هنا مدية، أي: ما دمت مستحسنين للنكاح، وضعفه ابن عطية، وقال الفراء: إن "ما" هاهنا مصدرية، قال النحاس هذا بعيد جداً، وقرأ ابن أبي عبيدة: "فانكحوا من طاب" وقد اتفق أهل العلم أن هذا الشرط المذكور في الآية لا مفهوم له ما وأنه يجوز لمن لم يخف أن يقسط في اليتامى أن ينكح أكثر من واحدة"⁽⁴⁷⁾.

2- تعدد احتمالات مرجع الضمير: وقد نلمس ذلك جلياً في نحو قوله تعالى: "يضل من يشاء ويهدي من يشاء"⁽⁴⁸⁾ فقد احتملت الآية الكريمة أكثر من دلالة، بسبب مأل الضمير فقد يكون ضمير "فاعل" يشاء يعود على الله تعالى أي يضل من يشاء الله إضلاله، ويهدي من يشاء الله هدايته، ويحتمل أن يكون ضمير فاعل "يشاء" يعود على البشر المكلفين فيكون المعنى يضل الله من يشاء الضلالة، ويهدي من يشاء الهداية أي أن من أراد الضلالة يبقه الله على ضلالته ومن أراد الهداية ييسر له الهداية وهو نظير قوله تعالى: "ويضل الله الظالمين"⁽⁴⁹⁾ وقوله: "ويهدي إليه من أناب"⁽⁵⁰⁾.

ويبتدى هذا التعدد في المعنى من خلال معطيات السياق اللغوي أو ما يسمى نظام الجملة، ومن ذلك قول الله جل ثناؤه: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين. فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه" (51) فهنا تلاحظ تعدد التحليل النحوي للضمير "ها" في "عنها" بتعدد المعنى الذي يقود إليه السياق اللغوي فيرى أبو حيان النحوي أن هذا الضمير يعود على الشجرة لأنها أقرب مذكور، والمعنى فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتكون "عن" للسبب (52). وقيل: إن الضمير يعود على "الجنة" لأنها أول مذكور وقيل: عائد على غير مذكور يفهم من المعنى المتحصل من السياق وهو "الطاعة" بدليل قوله تعالى: "ولا تقربا" لأن المعنى: أطيعاني بعدم قربان هذه الشجرة، فعاد الضمير على معنى "الطاعة" المتحصل من السياق. وقيل يعود على الحالة التي كانوا عليها من الرفاهية والتفكه، بدليل قوله تعالى: "وكلا منها رغدا" وهناك أقوال أخرى مرتبطة أيضا بمعطيات السياق اللغوي لا حاجة بنا إلى إيرادها لعدم التطويل بها.

وقد يكون تعدد المعنى ثمرة لتفاعل معطيات السياق بنوعيتها، معطيات المقام ومعطيات السياق اللغوي ففي قوله تعالى: "فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم" (53) فقد يكون مرجع الضمير في قومه" على موسى عليه السلام، وتذكر عن ابن عباس (ت 68 هـ) رضي الله عنه معطيات المقام التي تجعل الضمير عائدا عليه. ويذكر صاحب البحر المحيط معطيات السياق اللغوي التي تجعله يعود على موسى عليه السلام، وهو لأنه أقرب مذكور، ولأنه المحدث عنه في الآية الكريمة (54). وقد تمنحنا معطيات السياق وجها آخر يستدعي أن يعود الضمير في قومه" على فرعون، ويذكر بعضهم معطيات أخرى تدعم هذا الرأي، وهي أنه آمنت زوجة فرعون، وخازنه، وامرأة خازنه، وشباب من قومه، مما يدل على أن المراد بالضمير هؤلاء (55).

3- في تأويل المحذوف: إن الحذف ظاهرة متفشية في كل مستويات كلام العرب ولو أنعمنا النظر فيما يطرأ على نظام الجملة من حذف وجدناه يحتمل أكثر من تقدير، فيفضي هذا التقدير أو ذاك إلى معنى يختلف عن الآخر، فنضطر إلى تحميل الجملة أكثر من معنى، فيقع الاحتمال، ومن ذلك قوله تعالى: "إنما ذلكم الشيطان يخوف

أولياءه⁽⁵⁶⁾. فإن الفعل يخوف كما نعلم ينصب مفعولين، وقد حذف أحدهما، فيحتمل أن المحذوف المفعول الأول أو الثاني، فإن تؤول المحذوف المفعول الأول يكون المعنى: يخوفكم أولياءه، ويكون تفسير الآية أن الشيطان يخوف المؤمنين من أوليائه. وإن كان التقدير حذف المفعول الثاني يصبح المعنى أن الشيطان يخوف أولياءه شر الآخرين، أي لا يتعدى تخوفه المنافقين والكافرين ولا يصل إليكم تخوفه⁽⁵⁷⁾.

وقد نلمس ذلك أيضا في كلام مثلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عما قبلها، وذلك ضرب قوله تعالى: "إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم"⁽⁵⁸⁾ فكلمة "متاع" خبر مبتدأ محذوف أي: بقاؤهم متاع قليل أو منفعتهم متاع قليل. وأجاز الحوفي (ت 430 هـ)⁽⁵⁹⁾ أن يكون مبتدأ خبره "قليل" وقد رد النحويون ذلك لأنه من باب الإخبار عن النكرة من غير مسوغ من المسوغات المعروفة، ولذا فقد حمل بعضهم كلامه على نية المضاف إليه أي متاعهم قليل، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي لهم متاع. ويتبدى أن خلافتهم في تقدير المحذوف يفضي إلى التعدد في دلالة الجملة. ولنا في حذف الخبر من قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد"⁽⁶⁰⁾ أكثر من تقدير فقوله: "إن الله يفصل بينهم يوم القيامة" في موضع الخير لـ "إن" الأولى، وهي مسألة تصح عند البصريين⁽⁶¹⁾، وذلك أنهم يجيزون: إن زيدا إنه منطلق. وقد منع القراء ذلك غير أنه أجازوه في الآية المذكورة لأن فيها معنى الجزاء⁽⁶²⁾ وقيل إن "إن" الثانية وما في حيزها تكرير للأولى على أن الخبر محذوف أي: إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين وغيرهم مفترقون يوم القيامة.

ونلمح هذا التعدد في المعنى واضحا في مسألة حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها، وذلك في مثل قوله جل ثناؤه: "إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم"⁽⁶³⁾ فقد تعددت أوجه "حصرت صدورهم" وهي كالاتي:

أ- أن يكون للدعاء عليهم بتضييق صدورهم عن القتال، وهو قول منقول عن أبي العباس المبرد (ت 285 هـ) وعليه فلا محل له.

ب- أن يكون في موضع الحال من فاعل "جاؤوكم" على إضمار "قد" عند النحويين والصحيح عند السمين الحلبي وشيخه أبي حيان⁽⁶⁴⁾ جواز كون الجملة الماضية حالا من غير "قد" لكثرة الشواهد القرآنية.

ج- أن يكون في موضع النعت لحال محذوفة أي: جاؤوكم قوما حصرت صدورهم، وهو قول معزو إلى المبرد أيضا.

د- أن يكون بدل اشتمال من "جاؤوكم" لأن المجيء مشتمل على الحصر.

هـ- أن يكون مستأنفا لا محل له.

و- أن يكون جواب شرط مقدر أي: إن جاؤوكم حصرت صدورهم. وقد اعتبر الدكتور أحمد الحموز أن هذا الوجه فيه تكلف غير محجوج. والظاهر في هذه المسألة كونه في موضع الحال من غير نية "قد". ولعل اختلاف التوجيه النحوي للآية الكريمة فيما يتعلق بحذف الحال جعلها تحتل أكثر من معنى، غير أن هذه المعاني متقاربة فيما بينها، فهي تخدم الجو المحيط بالآية الذي يمس التركيب والمقام معا. وفيما يتعلق بالحذف الذي يمس التعدد المعنوي فيض غزير في كتاب الله تعالى، لا يتسع صدر هذا المقال للإحاطة به.

4- احتمال الإنشاء والخبر: قد يرد التعبير مرادا به الخبر أو الإنشاء معا وبالتالي تتعدد دلالة الجملة أو تتنوع وتتلون، ففي نحو قول تعالى: "قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما أدخلوا عليهم الباب"⁽⁶⁵⁾ نألف جملة "أنعم الله عليهما" تحتل الدعاء فتكون معترضة، وتحتل الإخبار فتكون صفة ثانية، والصفة الأولى الجار والمجرور وهو قوله: "من الذين يخافون" وشبيه بذلك نحو: هذا صاحبي رزقه الله مالا وبنيين، فجملة رزقه الله تحتل الدعاء وتحتل الإخبار.

وفي التوجيه النحوي لقوله تعالى: "وانفقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة"⁽⁶⁶⁾ أورد صاحب الكشف في تفسير الآية ما نصه: وقوله "لا تصيبين" لا يخلو من يكون جوابا للأمر أو نهيا بعد أمر أو صفة لفتنه، فإذا كان جوابا فالمعنى إن أصابتكم لا تصب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم..... وإذا كانت نهيا بعد أمر فكأن قيل واحذروا ذنبا أو عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل: "وانفقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبين ونظير قوله:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي بمذق مقول فيه هذا القول لأنه سمار فيه لون الورق التي هي لون الذئب، ويعضد المعنى الأخير قراءة ابن مسعود لتحسين على جواب القسم المحذوف⁽⁶⁷⁾ وهذه القراءة لم تكن لابن مسعود فقط، ولكنها نسبت إلى علي وزيد بن ثابت وأبي ويكون التقدير: اتقوا فتنة والله لتصيبين الذين ظلموا منكم خاصة، فيكون معنى هذه القراءة مخالفا لمعنى قراءة الجماعة، لأنها تفيد أن الفتنة تصيب الظالم خاصة، بخلاف القراءة المغايرة.

5- اشترك الجملة بين الإفادة وعدمها: قد تشترك الجملة بين تأدية المعنى وعدمه، وذلك بحسب التقدير، نحو قولنا: الجلوس عندك والخوف منك، فإن قدرت الظرف أو المجرور خبرا كان المعنى تاما، وإن قدرته متعلقا بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر، كأن تقول مقدر الجلوس عندك نافع، والخوف منك لا داعي له، ونلاحظ ذلك أيضا في قولنا: ظننت أحمد بن سعيد، فإن قدرت ابن سعيد مفعولا ثانيا كان كلاما تاما، وإن قدرته صفة لأحمد لم يكن كلاما لأن المعنى لا يتم حتى تأتي بما يتمه كأن تقول: ظننت أحمد بن سعيد مسافرا. وفي نحو قولك: ما كان مثلك أحدا، وما كان زيد أحدا، إن أردت الحقيقة كنت ناقضا ولا يصح الكلام، لأنه لا يتسق مع المنطق، وإن أردت ذلك على جهة التصغير والتحقير صحت العبارة أو الجملة. وما إلى ذلك مما يفضي إلى الاشتراك في الدلالة، فيجعل الجملة تحتمل أكثر من معنى.

6- الجملة المختلف في دلالتها: لقد اختلف علماء العربية من ناحية ومفسرين في تفسير بعض الجمل وشرحها، ففي تناولهم للفعل "كاد" المنفية مثل: ما كاد يفعل، ذهب بعضهم إلى أن المعنى فعله بعد جهد، وذهب آخرون إلى أنه لم يفعل ولم يقارب الفعل، واستدل الفريق الأول بقوله جل ثناؤه: "فذبحوها وما كادوا يفعلون"⁽⁶⁸⁾، واستدل الفريق الثاني بقوله تعالى: "إذا أخرج يده لم يكذبها"⁽⁶⁹⁾، وبقوله: "يتجرعه ولا يكاد يسيغه"⁽⁷⁰⁾. وجمع بعضهم بين الرأيين، فيجوز أن يقال هذا التعبير فيما فعل وفيما لم يفعل، وفي الجمع نحتمل المعنيين.

وحول زيادة الواو في الجواب، ذهب الجمهور إلى أن الواو لا تزداد، وذهب الكوفيون إلى أنها قد تزداد في الجواب في نحو قوله تعالى:

"حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها" (71) وقد أبان الشوكاني خلافهم حول الآية فذكر: "جواب إذا محذوف، قال المبرد: تقديره سعدوا وفتحت، وأنشد قول الشاعر:

فلو أنها نفس تموت جميعة ولكنها نفس تساقط أنفسا

فحذف جواب لو، والتقدير: لكان أروع. .. وقال الأخفش والكوفيون: الجواب "فتحت" والواو زائدة، وهو خطأ عند البصريين لأن الواو من حروف المعاني فلا تزداد، وقيل: إن زيادة الواو دليل على أن الأبواب فتحت لهم قبل أن يأتوا لكرامتهم على الله، والتقدير: حتى إذا جاؤوها وأبوابها مفتحة، بدليل قوله: "جنات عدن مفتحة لهم الأبواب" (72) وفي عدم زيادتها، وأن الجواب محذوف نظير قوله تعالى: "ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوف رحيم" (73) وقوله: "ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى" (74).

وقد وقع الخلاف بينهم في جواب الطلب بعد القول، ففي قوله تعالى: "قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم" (75) نسب الإمام الشوكاني إلى الفراء أن جزم يقيموا على أنه جواب الأمر المحذوف، أو يكون المقول محذوفاً دل عليه المذكور، أي: قل لعبادي أقيموا وأنفقوا وقيموا وينفقوا، وقال الزجاج: إن يقيموا مجزوم بمعنى اللام، أي: ليقموا، فأسقطت اللام (76). بينما ذهب الجمهور في تقديرها وتوضيح معناها إلى جعلها للشرط فتكون عندهم الآية، إن تقل لهم يقيموا الصلاة وهو جواب شرط مقدر، وهو تقدير لا محوج إليه لأن فيه نوع من التكلف في اعتقادي. وبهذا الخلاف يظهر لنا أن الآية قد حملت أكثر من معنى.

وقد تأتي "إلا" الاستثنائية بمعنى الواو وهو مذهب الكوفية، بينما ذهب أهل البصرة إلى أنها لا تأتي بهذا المعنى، واختلفوا حول ذلك، وقد استشهد الكوفيون فيما ذهبوا إليه بقوله عز وجل: "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم" (77)، فقالوا في تفسير الآية ولا الذين ظلموا منهم، وذهب البصريون إلى أنها للاستثناء والاستثناء منقط (78).

ومثل اختلافهم أيضاً قوله تعالى: "وقد مكروا مكروهم وعند الله مكروهم وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال" (79) فقد قيل: أن "إن" نافية، و"كان" تامة والمعنى تحقير مكروهم، وإن معناه ما كان مكروهم لتزول منه الشرائع والنبوات وأقدار الله التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها. وقد

بين صاحب الكشف ذلك فقال: "وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضررب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدة أي وإن كان مكرهم مسوى لإزالة الجبال معداً لذلك وقد جعلت "إن، نافية واللام مؤكدة لها." (80) وقد تكون "إن" هي المخففة من الثقيلة، وكان هي الناقصة. وذهب الألوسي (ت1270هـ) في تفسيره إلى أن "إن" شرطية وصلية (81)، أي ولو كان مكرهم لتزول منه الجبال.

ويظهر هذا التعدد الدلالي أيضاً فيما أثر عن العرب قولهم: "هذا أمر لا ينادى وليده" فقد قيل إن معناه هذا أمر عظيم ينادى فيه الرجال والجلة لا الإماء والصبية، وقيل ما يتوخى من هذا القول أن هذا يوم لهو يلعب فيه الصبيان فلا ينادون بل يتركون فيه يلهون. وقد جعل أصحاب المعاني معناه أنه لا وليد فيه فينادى وقد وسمه صاحب الخصائص بـ "باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين، فقال: "وذلك في الكلام على ضربين: أحدهما - وهو الأكثر - أن يتفق اللفظ البتة، ويختلف في تأويله، وعليه عامة الخلاف، نحو قولهم: هذا أم لا ينادى وليده: فاللفظ غير مختلف فيه، لكن يختلف في تفسيره" (82).

والخلاصة من ذلك الذي بيناه، أن الجملة العربية قد تكون حمالة أوجه، إذ بإمكانها تأدية أكثر من معنى في آن واحد. ولا تكون هذه الميزة عديمة التفسير، بل ما يميزها بذلك أيل إلى عدة أسباب. ولعل في مقدمة هذه الأسباب عنصر المعنى الذي يمثل إشكالية في حد ذاته لأن فهم النص يختلف باختلاف الناس. كما أن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص المكون من عدة جمل منسقة على نحو خاص هي فهم النص، وأن وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى، وأن الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل لأنها مسألة تعرف يعتمد على الإدراك الحسي بواسطة السمع أو البصر كما تتعرف على فلان بواسطة حضوره أمامك فلا يحتاج منك ذلك إلا إلى الإعتماد في الفهم على قرينة العهد الحضورى أو حضور المعهود. "أما ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شك فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية ويصدق على كليهما إصطلاح: "القرائن المقالية". ... فإذا كان الوصول إلى تحديد المبنى من العلامة يتم بحضور المعهود وكان إستحضار المعنى من المبنى لا يتم إلا بإستخدام القرائن فلا شك

أن العملية الثانية أصعب من الأولى⁽⁸³⁾ وإذا كان المثلي يتميز من سواه بجبلته التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها، وبتكوينه الثقافي الخاص في الزمكان فقد يصعب أن يكون معنى الكلام واحدا عند كل الناس، ولعل الأمر يزداد تعقيدا كلما سما الأسلوب بأدبيته، فمن المعروف أن هذا الأسلوب يعتمد الحذف والانتساع والفصل والوصل والتقديم والتأخير وغير ذلك من ظواهر يلجأ إليها، فتتوسع دائرة الاحتمالات في فهم المعنى وتتلون. فما بالك والأمر كذلك بكتاب الله تعالى الذي استوى على كل معاني الفصاحة والبلاغة والإعجاز، وبالبيان عرف الناس القرآن.

أضف إلى ما أوردناه طبيعة اللغة في حد ذاتها، فهي أداة تعكس طبيعة الإنسان المعقدة، وإذا كان ذلك كذلك، فقد تطالعنا أحيانا بعناصر تركيبية مبهمة، أي لا يعرف لها وجه محدد، فتتعدد الأوجه والاحتمالات، ثم إن الغموض كما أورد أحد الباحثين أمر شائع في البنية التركيبية في مختلف اللغات الإنسانية⁽⁸⁴⁾. وقد تسببه أحيانا العلاقة النحوية المعقدة. وليس المقصود فيما أذكره في هذا الموضع أن أصم كتاب الله عز وجل بالغموض، بل أنزل من لدن حكيم خبير مبينا، وقد أشارت آيات عديدة إلى ذلك، فقال جل ثناؤه: "قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين"⁽⁸⁵⁾، و"لر تلك آيات الكتاب المبين"⁽⁸⁶⁾ و"الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين"⁽⁸⁷⁾ و"لسان الذين يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين"⁽⁸⁸⁾ وغير ذلك من الآي. ولا مرية أن المقصود من كلمة "مبين" هو الفصاحة والبلاغة والبيان، والكشف عن المعاني بوضوح كما ورد ذلك عن علماء اللغة. والذي نغنيه بالغموض في ذا السياق هو كثرة اختلافهم حول النص أو الجملة من حيث التوجيه النحوي المفضي إلى التعدد الدلالي، ويظهر ذلك فيما يتعلق بالحذف، فشبه الجملة - مثلا - الذي في موضع الخبر يتعلق عند النحويين بمحذوف، وفي كون المحذوف فعلا أو اسم فاعل على خلاف مبسوط في مضانه، وكذلك الإضمار، وتحديد معنى الكلمة معجميا، وفي احتمالات مرجع الضمير، بل نسب أحد العلماء إلى أهل العلم اتفاقهم على أن الشرط المذكور في الآية الثالثة من النساء المدروسة لا مفهوم له، وربما ذلك لكثرة الاختلافات حول تفسير هذا الشرط الذي يجعل الآية قابلة لأكثر من معنى. وهناك ألفاظ أخرى تعدد تفسيرها لغموضها، فقد اختلف حول تفسير "ويكأن" في قوله تعالى: "وأصبح الذين آمنوا بالأمس يقولون ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من

عباده ويقدر⁽⁸⁹⁾. وهذا يعكس أيضا غني الجملة العربية المنطوية على معاني متعددة والرامية إلى ترجمة ما في النفس الإنسانية من حالات.

وقد تتنوع العناصر التي تشكل المعنى وهي جملة القرائن المحيطة بالحدث اللغوي، وهي التي تعرف بالمقام، وهناك ما تتصل بالعناصر التي تشكل الكلام. فإن هذا الأخير عندما يجرّد من معطيات المقام يبقى له معنى ما تولده العناصر التي يتشكل منها، وهي ما يعرف بالسياق اللغوي، وقد يطلق على هذه العناصر السابقة جميعا مصطلح السياق. ومما اتصل بالمعنى ما أطلق عليه حروف المعاني أيضا. هذه الحروف ذات المعاني اللطيفة في التركيب. فقد تتضمن بعض الحروف معاني حروف أخرى وقد تتعاقب فيما بينها مما يجعل الجملة الواحدة محل خلاف في تأدية المعنى بين الدارسين اللغويين فينشأ التعدد.

وقد يتأثر معنى النص بثقافة المفسر، وطبيعة المتلقي أحيانا. فإن صاحب التفسير الذي يهتم بقضايا التراكيب النحوية؛ وهي عبارة عن أنماط تركيبية يحفظها، ثم يستحضرها في أثناء فهم المعنى إذا اقتضى الأمر. وقد يتشكل في ذهنه معنى ما ذو مساس بالجانب التركيبي يحاكمه في ضوء معطيات السياق وهذه الأنماط دون أن ننسى ما يحمله من عقيدة أو فكر أو ثقافة، فيقيس على المطرد من هذه الأنماط ما أمكن وإن لم يستطع فإنه يتدرج فيما يحاول القياس عليه، وذلك بحسب ما يقتضيه المعنى، وما تسمح به معطيات السياق. وهذه الأمور نسبية تختلف باختلاف الناس. كما أن عملية التحليل في تناول الجملة أو النص تكون حصيلة تفاعل عنصرين هما، الرصيد النحوي وفهم المعنى الذي تشير إليه معطيات السياق كذلك، وهذا التفاعل نسبي من إنسان إلى آخر، كما أشرنا وبذلك تكثر الآراء عبر الزمن ولعل من كتب في هذا المجال عن اتجاهات، التفسير في العصر الراهن خير مثال على ذلك⁽⁹⁰⁾. "ولعل تهيب الباحثين من مجال الدلالة التركيبية، وهو ما يسمى أيضا بالمعاني النحوية، يرجع إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة، فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتل عدة معان مختلفة، بعضها بطريق التضمن، وبعضها بطريق الالتزام وبعضها بطريق الدلالة المباشرة وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره"⁽⁹¹⁾. كما أن الاجتهاد من لدن هؤلاء العلماء أو ما ينتفق عن أذهانهم قد يولد أوجها ورؤى لم تكن من قبل، سواء أكانت

هذه الأوجه قوية أم ضعيفة، صحيحة أم خاطئة، فقد نجد في الظاهرة الواحدة ما يقارب العشرين وجهًا. فما يميز الجملة العربية إذن وحدة الكلام أنها غير ثابتة على معنى واحد، بمقتضى الأسباب المبينة آنفاً، وذلك لأن اللغة بشكل عام هي الحياة كما وصمت بذلك لاتصالها بالنفس الإنسانية فهي مستعصية على الجمود والثبات.

الإحالات:

- (1) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه دار الرائد العربي بيروت لبنان ص 33-34.
- (2) الفرقان /32.
- (3) ابن منظور: لسان العرب دار صادر بيروت لبنان ج 11 ص 128.
- (4) الفيروز آبادي: القاموس المحيط ط1 دار الجبل بيروت ج 3 ص 362.
- (5) إبراهيم أنيس وآخرون المعجم الوسيط دار الفكر ج 1 ص 136 وينظر الدجني فتحي عبد الفتاح: الجملة النحوية، مكتبة الفلاح الكويت الطبعة الثانية 1987م ص16.
- (6) محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث ط1 دار غريب القاهرة 2001 ص 17.
- (7) سبويه: الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخاتجي القاهرة الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988 م ج1 ص23.
- (8) المصدر السابق ج1 ص23.
- (9) الميرد أبو العباس محمد: المقتضب، تحقيق حسن محمد، الطبعة 1 دار الكتب العلمية بيروت 1999 م ج 1 ص55.
- (10) ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ج1 ص17.
- (11) ابن يعيش شرح المفصل - عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبني القاهرة الجزء 1 ص 18.
- (12) ابن هشام: مقني اللب عن كتب الأعراب تحقيق وتعليق د.مازن المبارك وزميله دار الفكر الطبعة الخامسة بيروت 1979 م ص 490 وينظر السيوطي جلال الدين همع الهوامع دار المعرفة بيروت ج1 ص 12-13، وعبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي الطبعة الثانية 1985 ص25.
- (13) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ص 31.
- (14) المصدر السابق ص 36-37.
- (15) ينظر أنيس إبراهيم: أسرار اللغة، دار النشر القاهرة 1966 م الطبعة الأولى ص 260-261. ومحمد حماسة عبد الطيف، النحو الأساسي. دار الفكر العربي 1997 م ص 7.
- (16) عباس حسن: النحو الوافي دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة الجزء 1 ص 15.
- (17) ينظر السامرائي إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980، ص 201.
- (18) قباوة فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع حلب، الطبعة 5 1989 ص 15-16.
- (19) عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة آراء ونظريات منشورات اتحاد الكتاب العربي دمشق 1981 ص8.
- (20) Rinehart ، Holt: Moore Robert H. effective writing (fourth Edition) and winston Inc. New york.U.S.A 1971 page 455.

- (21) Kreuser James R & Cogan Lee: studies in prose writing (Holt U.S.A 1963 p188. Rinenart and written inc New- york
- (22) ينظر: ديسوسير محاضرات في الأسنوية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة (د. ت) ص 150، 151.
- (23) جورج موان علم اللغة في القرن العشرين ترجمة نجيب غزاوي مطابع مؤسسة الوحدة 1402 هـ / 1982 م ص 44، 45.
- (24) فيكتور خراكوفسكي دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة 1402 هـ / 1982 م ص 01
- (25) Petite ، traduit par S.M Guillemin، le language، E. Sabir Paris 1967 P34.، Payot، Bibiotheque
- (26) كارل ديتز يوننتج: المدخل إلى علم اللغة، ترجمه وعلق عليه سعيد حسن البحيري مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط 1 1424 هـ / 2003 م ص 147 وينظر ص 163، 176.
- (27) ، Payot، Traduction de JANICK GAZIO، le language، L.Bloomfiolol P34، Paris 1970
- (28) أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي زويبر سلسلة العلم والمعرفة، دار الآفاق الأبيار الجزائر (د. ت) ص 118.
- (29) ابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ط 3 تحقيق محمد كاظم الراضي مؤسسة الرسالة بيروت 1987 م ص 431.
- (30) ينظر المصدر السابق ص 47.
- (31) ينظر السيوطي جلال الدين: الإتيقان في علوم القرآن، دار الفكر بيروت ج 1 ص 142.
- (32) فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى دار ابن حزم الطبعة الأولى 1421 هـ 2000 م بيروت لبنان ص 83 عن ابن الشجري: الأمالي الشجرية ج 1 ص 277.
- (33) تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها دار الثقافة الدار البيضاء ص 163. وينظر صفحة 164.
- (34) المصدر السابق ص 165.
- (35) طه / 72
- (36) الألوسي شهاب الدين السيد محمود: روح المعاني - إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي ج 16 ص 232.
- (37) الاتعام/ 135.
- (38) أبو حيان النحوي: أثر الدين محمد بن يوسف تفسير البحر المحيط: دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت ط 1 1413 هـ - 1993 م - 1416 هـ - 1995 م ج 4 ص 229.
- (39) النحل / 53.
- (40) النساء / 31.
- (41) ينظر ابن هشام: معنى اللبيب ص 423.
- (42) الحج / 25.
- (43) الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة ج 3 ص 558-557.
- (44) النساء / 3.
- (45) الشمس / 5.
- (46) النور / 45.
- (47) الشوكاني: فتح القدير ج 1 ص 561-562.
- (48) فاطر / 8.

- (49) إبراهيم /27.
- (50) الرد /27 وينظر السامرائي فاضل صالح: الجملة العربية والمعنى ص 84-85.
- (51) البقرة/35-36.
- (52) ينظر أبو حيان: البحر المحيط ج 1 ص 314.
- (53) يونس /83.
- (54) أبو حيان النحوي: البحر المحيط ج 5 ص 182.
- (55) نفس المصدر السابق ج 5 ص 182.
- (56) آل عمران/175.
- (57) ينظر أبو حيان النحوي: البحر المحيط ج 2 ص 12 والسامرائي فاضل صالح: الجملة العربية والمعنى ص: 85.
- (58) النحل/ 116-117.
- (59) ينظر العكري أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن. تحقيق علي محمد البيجاوي عيسى البابي الحلبي ج 2 ص 809، وحاشية الشهاب المسماة غاية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي المكتبة الإسلامية محمد أزمير، ديار بكر - تركيا ج 5 ص 378 والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1378 هـ - 1967 م ج 10 ص 196.
- (60) الحج /17.
- (61) السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلمية بيروت، ج 2 ص 166.
- (62) الفراء: معاني القرآن، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ج 2 ص 218.
- (63) سورة النساء 89.
- (64) ينظر أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ج 1 ص 347.
- (65) المائدة /23.
- (66) الأنفال 25.
- (67) الزمخشري: الكشاف ج 2 ص 163 وينظر عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص 108.
- (68) البقرة /71.
- (69) النور /40، وينظر الكشاف ج 1 ص 391 وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية ج 1 ص 268-269.
- (70) إبراهيم/17.
- (71) الزمر /73.
- (72) ص 50. والشوكاني: فتح القدير ج 4 ص 568.
- (73) النور/20.
- (74) الرد/31 وينظر أبو البركات بن الأتباري: الإحصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- الطبعة الثالثة مطبعة السعادة ج 2 ص 243.
- (75) إبراهيم/31.
- (76) ينظر الشوكاني فتح القدير ج 3 ص 137.
- (77) البقرة/150.
- (78) ينظر الأتباري: الإحصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 155.
- (79) إبراهيم /48.
- (80) الزمخشري: الكشاف ج 3 ص 125.
- (81) ينظر الألوسي شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، ج 13 ص 250.

- (82) ابن جني: الخصائص ج 3 ص 164 وينظر د: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى ص 98-99.
- (83) تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص 191.
- (84) ينظر عبده داود: التقدير وظاهر اللفظ: مجلة الفكر العربي ع 8-9 معهد الإنماء العربي بيروت 1978م -1979م ص 07.
- (85) المائدة /15.
- (86) يوسف /1.
- (87) الحجر /1.
- (88) النحل /103.
- (89) القصص /82.
- (90) ينظر: الدكتور عبد المجيد عبد السلام المحتسب الطبعة الثانية 1400هـ-1980م. مكتب النهضة الإسلامية عمان.الأردن. وقد تناول صاحب التفسير في تفسيره الاتجاه السلفي الاتجاه العقلي والاتجاه العلمي.
- (91) محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة كلية دار العلوم جامعة القاهرة الطبعة الأولى 1403هـ -1983م ص 10.